

اللباب في علل البناء والإعراب

والوجه الثاني أنَّ البَدل كالمبدل منه في جميع أحكامه بحيث لو ابتدئ به لم يقدر
هناك محذوف بخلاف الصفة وما أجري مجراها وفلمَّـا لم يكن تبعاً في الحقيقة لم يكن تبعاً
في العمل فلذلك قدّر له عامل أغنى عن تقدّم ذكره .
واحتج الآخرون بأنَّه لو كان له عامل يخصّه للزم إظهاره إذ ليس هناك شيء ينوب عنه .
والجواب أنَّ تقدّم العامل وكون الثاني هو الأوَّـل أغنى عن لزوم تكرّر العامل وليس
كذلك الصفة ألا ترى أنَّ المعطوف لَمَّـا كان غير الأوَّـل احتاج إلى ما ينوب عن العامل
فجاء بالحروف